«التجارة» لن تسمح لشركات الصرافة فتح أفرع جديدة دون موافقة «المركزي»

«وحدة التحريات» تتقصّى عن شخص غير عربي كثرت التحويلات إليه من الكويت

| كتب رضا السناري |

كشفت مصادر مطلعة لـ«الراي» أن وحدة التحريات المالية خاطبت البنوك وشركات الصرافة المحلية، لتزويدها بجميع معاملات شخص أجنبي غير عربي، (يتردد أنه مقيم بالإمارات)، عن الفترة الممتدة بين 1 يناير 2019، وحتى 30 يونيو الماضي.

وذكرت المصادر أن «وحدة التحريات» طلبت إفادتها ببيان تفصيلي معتمد للمذكور، لدى البنوك وشركات الصرافة، على أن يتضمن البيان كافة المعلومات ذات العلاقة «تاريخ العملية، والمبلغ، والمستفيد، وبلد المستفيد، والعملة.... إلخ»، إلى جانب عينة متنوعة من مستندات المعاملات التي قامت بها الشركة التي توجد لديها معاملات للشخص المذكور.

وبينت أن «وحدة التحريات»، عادة، تستفسر عن معاملات شخص ما، عندما ترتفع وتيرة التحويلات إليه من الكويت، من أشخاص متعددين، وبشكل مستمر، وهذا ما يندرج ضمن 36 مؤشراً حدثتها «الوحدة» لتستطيع من خلالها الجهات المخاطبة اكتشاف العملاء المرتبطين بتمويل الإرهاب، وغسل الأموال، والتمويلات المشبوهة وغير المشروعة.

من جهة أخرى، عُلم أن وزارة التجارة والصناعة عمّمت على إدارة قطاع الشركات، بعدم الموافقة على الترخيص بفتح فروع جديدة لشركات الصرافة، أو تعديل عقود تأسيسها، أو نظامها الأساسي، أو أي تعديل آخر، إلا بعد تقديم موافقة بنك الكويت المركزي على الإجراء المطلوب ترخيصه إو إضافته أو تعديله.

واستثنى التعميم، تجديد الترخيص التجاري فقط، من تقديم ما يفيد بموافقة «المركزي»، حيث اعتبرت الوزارة أن هذا الإجراء من صلاحياتها الأصيلة، ولا يحتاج لموافقة مسبقة من أي جهة رقابية أخرى، ما لم يكن هناك تنسيق مسبق حول حالة محددة، عليها تحفظات رقابية.

ووفقاً للآلية الإجرائية المتبعة، تتقدم شركات الصرافة الراغبة بإضافة فرع جديد لها إلى «التجارة»، ومن ثم تخاطب الوزارة «المركزي» لاستشراف رأيه والحصول على موافقته، وبعد الحصول على موافقة الأخير، تتقدم شركة الصرافة مرة أخرى من أجل تعديل السجل لديه، والنشر في الجريدة الرسمية، بموجب كتاب من «المركزي» لشركة الصرافة.

وبمجرد حصول الشركة على إفادة «المركزي»، بالموافقة على التعديل في السجل، والنشر في الجريدة الرسمية، تعمل الشركة على افتتاح فرعها الجديد، لكن يبدو أن هناك بعض الشركات فتحت أفرعاً جديدة قبل أن تعدّل في سجل «المركزي»، حيث اكتفت بموافقة «التجارة» لإصدار رخصة تجارية، دون الحصول على الموافقة النهائية من «المركزي».

وذكرت المصادر أن تحرك «التجارة» بهذا الشأن يأتي تأسيساً على نص المادة (61) من القانون رقم (32) لسنة 1968 في شأن النقد والبنك المركزي، وتنظيم المهنة المصرفية، ومذكرة التفاهم المبرمة بين الوزارة والبنك.

> الوزارة ستحمّل أي موظف يخل بمهامه المسؤولية القانونية

وشددت الوزارة في تعميمها على أنه سيتحمل المسؤولية القانونية أي طرف يخل بمهامه الوظيفية بهذا الخصوص.

وبجردة بسيطة، يتضح أن «التجارة» فعّلت خلال الفترة الماضية أكثر من قرار عقابي تجاه شركات صرافة لم تحصل على موافقات مسبقة من «المركزي»، كان من بينها إلغاء ترخيص منحته لشركة اتضح لاحقاً أنها لم تحصل على موافقة «المركزي»، ما استدعى من الأخير مخاطبة الوزارة بذلك، وهو الأمر الذي تجاوبت معه «التجارة» على الفور، وألغت الترخيص الممنوح.

وبعد ذلك بفترة بسيطة، أصدرت الوزارة قرارين بإيقاف شركتي صرافة لمخالفتهما تعليمات قانون تمويل الإرهاب وغسل الأموال، ما يعطي إشارات قوية على أن هناك تحركاً رقابياً ثنائياً بين «المركزي» و«التجارة»، نحو زيادة التنسيق فيما بينهما، نحو فرض تنظيمات جديدة تضمن ضبط عمليات القطاع بدرجة رقابية أكبر.

المنافسة حادة والتشغيل ضعيف

فيما تتزايد شكاوى شركات الصرافة من ضعف البيئة التشغيلية المحلية، يبدو واضحاً أن هناك منافسة حادة في سوق الصرافة وصلت لحرق الأسعار، عبر تخفيض العمولات، ما ينعكس على كفاءة الشركات ونموذج أعمالها. ويبلغ عدد شركات الصرافة حالياً نحو 40 شركة، وهناك شركات لديها 40 و50 فرعاً، وبعضها لا يعمل سوى بأفرع قليلة تعد على أصابع اليد الواحدة، وبالكاد تغطي مصروفاتها، بل ربما تخسر.

ووفقاً للتعليمات يحق لشركات الصرافة التي زادت رأسمالها إلى مليوني دينار زيادة عدد أفرعها، بإضافة فرع جديد مع كل زيادة بقيمة 150 ألف دينار.

وفقاً لتصنيف «ECA International»

الكويت سابع أغلى مدينة خليجية للوافدين

| إعداد علي الفضلي |

احتلّت مدينة الكويت المرتبة السابعة، في قائمة أغلى المدن الخليجية بتكلفة المعيشة للوافدين، وذلك وفقاً لتصنيف شركة «ECA International» الاستشارية.

ووفقاً لبيانات أصدرتها الشركة، فإن كلفة العيش في العديد من المدن الخليجية الرئيسية أصبحت أكثر غلاءً بالنسبة للوافدين خلال 2019 مقارنة بالعام الماضي، نتيجة ارتفاع قيمة عملات دولها القوية أساساً وارتباطها بالدولار الأميركي، بشكل رئيسي.

وتصدرت كل من دبي وأبوظبي قائمة المدن الخليجية الأغلى في تكلفة المعيشة مع تواجدهما ضمن أغلى 50 مدينة عالمياً، في حين جاءت الدوحة كثالث أغلى المدن الخليجية، تلتها مسقط والرياض، وجدة.

وبحسب «ECA International»، فإن العديد من مدن منطقة الشرق الأوسط شهدت ارتفاعاً في تصنيفها ضمن المؤشر، بمتوسط 11 مرتبة، وحظيت إمارة أبوظبي بأعلى قفزة خلال السنوات الخمس الماضية، مرتفعة 126 مركزاً منذ 2014، كما ارتفعت مسقط بشكل كبير على قائمة الترتيب بعد صعودها 37 مركزاً دفعة واحدة لتصل إلى المرتبة 97 عالمياً.

من جهته، أوضح الشريك الإداري في «Windmills» لخدمات التقييم، بلال موتي، أن أحد أسباب ارتفاع تصنيف مدن الخليج في هذه القائمة، ناتج عن التطور في البنية التحتية الذي تشهده المنطقة، والذي أثر على نفقات المعيشة.

> دبي وأبوظبي الأغلى تليهما الدوحة

من ناحية أخرى، حافظت مدينة عشق أباد التركمنستانية على مركزها الأول للعام الثاني على التوالي، كأغلى مدينة في العالم بالنسبة للوافدين، وجاء ذلك بشكل رئيسي نتيجة ارتفاع التضخم وأسعار الصرف في السوق السوداء التي تعتبر أقل كثيراً من معدلات الصرف الرسمية مما يجعل المشتريات أكثر غلاءً للوافدين في عملتهم الأم طالما لم يتمكنوا من الوصول غير القانوني للسوق السوداء.

كما واصلت مدينة طوكيو اليابانية احتلالها المرتبة الثانية في القائمة، تلتها 3 مدن سويسرية هي زيورخ وجنيف وبازل، ثم مدينة هونغ كونغ، ومدينة بيرن السويسرية، بالإضافة إلى يوكوهاما، وناغويا.

ويقارن المؤشر تكلفة عدد من الخدمات والبضائع التي عادة ما يشتريها الناس في أكثر من 480 مدينة حول العالم، شملت تكلفة إيجارات المساكن والمرافق، بالإضافة إلى شراء السيارات ورسوم المدارس، وأسعار الأطعمة المتنوعة.

إذا استخدمت تقنية جديدة في هذا المجال

«Heliogen»: الطاقة الشمسية أكبر صادرات المنطقة خلال العقد المقبل

| إعداد علي الفضلي |

توقّعت شركة «Heliogen» أن تحل الطاقة الشمسية، مكان النفط، كأكبر صادرات منطقة الشرق الأوسط، مع نهاية العقد المقبل.

ووفقاً لتقرير نشره موقع «ذي ناشيونال»، فإن الشركة الأميركية المدعومة من قبل الملياردير بيل غيتس، تستهدف تحويل الطاقة الشمسية إلى وقود، عبر الاعتماد على تقنية مركزة جديدة تستطيع توليد حرارة تصل لأكثر من 1000 درجة مئوية، ويُحتمل أن تحل محل الكثير من الوقود الأحفوري.

وعند هذه الدرجة، بإمكان الشركة فصل جزيئات الماء لاستخراج وقود نظيف، كما يمكن لهذه التقنية الجديدة استبدال الوقود الاحفوري في إنتاج الأسمنت والفولاذ والبتروكيماويات، الأمر الذي من شأنه أن يقلّص بشكل كبير من انبعاثات الغازات الدفيئة.

وبحسب التقرير، فإنه رغم استخدام الطاقة الشمسية المركزة، فإنها لم تصل إلى مثل هذا المستوى من درجة الحرارة المطلوب لإنتاج الأسمنت أو الفولاذ.

من جهته، أوضح المؤسس الرئيس التنفيذي لشركة «Heliogen»، بيل غروس، أنه مندهش جداً من إمكانية تحقق ذلك، مبيناً أن العقد المقبل سيكون عهداً لتحقيق هذا الإنجاز أو الفشل في تحقيقه.

ولفت غروس إلى أن السعودية والإمارات تمتلكان المال والأرض التي تتعرض إلى الشمس لفترات طويلة، بالإضافة إلى الإرادة للنجاح في هذا المجال، مع وجود رؤى طموحة لتحقيق نقلة نوعية في الاقتصاد، مبيناً أنه باستخدام التقنية الجديدة التي تقدمها شركته، فإن هاتين الدولتين ستظلان تستخدمان الوقود، ولكن ليس عبر الحفر التقليدي، وإنما من خلال الهواء والماء.

وبيّن غروس أن السعودية بإمكانها أن تستبدل بشكل كامل صادراتها النفطية بهيدروجين نظيف يتم توليده عبر الطاقة الشمسية، في حال التزمت بتهيئة 4 في المئة من أرضها لاستخراج هذه الطاقة، مع استثمارات بواقع 400 مليار دولار لتطوير الطاقة الشمسية المركزة.

أخبار الشركات

«موديز» تثبّت تصنيف «الأهلي»

ثبتت وكالة موديز تصنيف الودائع على المدى البعيد بالعملة الأجنبية للبنك الأهلي الكويتي، عند درجة (A2) مع نظرة مستقبلية مستقرة، فيما صنفت الوكالة مخاطر الطرف المقابل على المدى البعيد بالعملة الأجنبية عند درجة (A1).

وقيّمت «موديز» الدين الممتاز غير المضمون على المدى البعيد بالعملة الأجنبية لـ«الأهلي» عند التصنيف (A2).

وقال البنك في إفصاح على موقع بورصة الكويت إن التصنيف ظل دون تغيير على مدى السنوات القليلة الماضية، متوقعاً عدم تأثيره على أوضاع البنك في المدى القريب، أما على المدى البعيد، فإنه مع انتعاش السوق المحلي والإقليمي، يتوقع «الأهلي» تحسن تصنيف البنك، ما سيكون له أثر إيجابي على أوضاع البنك في المستقبل.

«كميفك»: عرض استحواذ «الذكير» يقل فلساً عن تقييمها

أفادت شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي «كميفك» بأن مجلس إدارتها استعرض مستند عرض الاستحواذ الإلزامي المُقدم من شركة الذكير للتجارة العامة والمقاولات، للاستحواذ على بقية أسهم «كميفك»، والتي تمثل 25.67 في المئة من إجمالي أسهم الشركة، مشيرة إلى أنها حصلت على استشارة شركة بيكرتلي للاستشارات، بصفتها مستشار الاستثمار المُستقل والمُرخص له من هيئة أسواق المال، والتي قيمت سهم «كميفك» بسعر 60 فلساً للسهم الواحد، بينما عرضت «الذكير» 59 فلساً للسهم.

وأوضحت «كميفك» أن هناك فارقاً بين سعر «بيكرتلي» و«الذكير»، لكن توصيتها غير مُلزمة لمساهمي الشركة، إذ ان قرار البيع من عدمه يعود إليهم وفقاً لتقديرهم.

«كامكو» تسدد مديونية بـ 5 ملايين دينار

أعلنت شركة «كامكو للاستثمار» عن سداد رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة لها بنظام المرابحة من قبل أحد البنوك المحلية، بقيمة 5 ملايين دينار، موضحة أن تلك الخطوة ستخفض مطلوبات الشركة بالمبلغ نفسه.

خلال الـ 18 شهراً المقبلة

نظرة «موديز» لشركات الخليج وتركيا وجنوب أفريقيا غير المالية... سلبية

| إعداد علي الفضلي |

توقّعت وكالة «موديز» للتصنيف الائتماني، آفاقاً مستقبلية سلبية للشركات غير المالية في منطقة الخليج وتركيا وجنوب أفريقيا خلال الأشهر الـ12 إلى 18 المقبلة.

ولفتت الوكالة في تقرير لها، إلى أنها غيّرت من نظرتها لآفاق الشركات الخليجية من مستقرة إلى سلبية، نظراً لعدد من الاعتبارات من بينها النمو الاقتصادي المتباطئ وارتفاع المخاطر الجيوسياسية، علاوة على عدم التمكن من التنبؤ بالسياسات.

وأشارت «موديز» إلى أن تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في دول الخليج وتقلبات أسعار النفط ستحد من قدرة الحكومات على تمويل مبادرات النمو، مبينة أن البطء في سياسات الإصلاح وانخفاض النمو الاقتصادي وعدم اليقين، عوامل تستمر في إعاقة الاستثمار في جنوب أفريقيا، في حين أن التوترات الجيوسياسية وهشاشة بيئة التشغيل ستواصل تأثيرها على الشركات في تركيا.

ورغم ذلك، أوضحت الوكالة أن جودة الائتمان بالنسبة لمعظم الشركات التي تقيّمها في هذه المناطق لن تتأثر بشكل كبير نتيجة لما تتمتع به من وضع صحي على مستوى الأرصدة المالية، وريادتها في السوق، علاوة على كفاية السيولة والعوائد الدولية.